اقتصاد

وزير الاقتصاد لـ«الوطن»:

الدورة الحالية للمعرض هي الأكبر على الإطلاق من حيث المساحة

٢٣ دولة شاركت رسمياً و٢٠ دولة أوروبية وآسيوية وعربية مثلت تجارياً

| المحرر الاقتصادي

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل في تصريح لـ«الوطن» أن مشاركة الدول في معرض دمشق الدولي موزعة بين ٢٣ دولة مشاركة بشكل رسمي، عبر السفارات، إضافة إلى ٢٠ مشاركة عبر التمثيل التجاري، لشركات أوروبية وشرق آسيوية وعربية، وبعضها عبر وكلاء سوريين لبعض الشركات، وباسمها، ومن المشاركات التجارية ذكر فرنسا وألمانيا وإسبانيا والدنمارك وهولندا وبلجيكا واليونان... ومن الدول العربية البحرين والأردن والإمارات، ومن شرق آسيا اليابان وماليزيا وكوريا الجنوبية، مؤكداً أن أغلب الشركات الأجنبية تشارك بشكل مباشر في المعرض.

وأوضح الخليل أن لمعرض دمشق الدولي جانباً اقتصادياً وتجارياً، إضافة إلى جوانب ثقافية واجتماعية وترفيهية وتسوق.. وللمرة الأولى يتم تقسيم المعرض إلى قطاعات في الجانب الاقتصادي والتجاري، وهذا أمر مهم جداً للمشاركين ولرجال الأعمال، فمثلاً خصصنا مساحة ١٢ ألف متر مربع لقطاع النسيج والألبسة، وهو بذلك يفوق مساحة أكبر معرض تخصصي للنسيج في سورية قبل الأزمة وفي الشرق الأوسط، كما هناك مساحات للقطاع الكيميائي والغذائي الذي تفوق مساحته ٨٥٠٠ متر مربع، موزع بين مساحات للعرض ومساحات للتذوق للجمهور، إضافة إلى الجناح السوري الذي يضم فعاليات القطاعين العام والخاص.. إضافة إلى المشاركات الخارجية على مساحات تشكل ٧٠٠٠ متر مربع، وهي تعد مساحة كبيرة.

مشيراً إلى أن المساحة الإجمالية للمعرض كأبنية هي ٦٠ ألف متر مربع لم يعد فيها ولا متر واحد فارغ، إضافة إلى ١٤ ألف متر مربع مكشوف، ما يجعل المعرض هو الأكبر على الإطلاق كمساحة إجمالية تصل إلى ٧٤ ألف متر مربع، مقارنة بالدورات السابقة.

منوهاً بأن معرض دمشق الدولي، أرقامه ومشاركاته وفعالياته مهمة جداً وتاريخه مشرّف، وقد شكل مكاناً لرجال الأعمال، وجعل لهم موطئ قدم في البلد، لجهة العمل التجاري، وكان محطة مهمة للكثير من رجال الأعمال الذين انطلقوا بأعمالهم من المعرض.

وعن تكاليف تجهيز مدينة المعارض لتكون جاهزة لإطلاق الدورة الحالية من معرض دمشق الدولي بيّن الخليل أن الكلفة النهائية لم يتم حسابها بعد، ولكنها أقل من مجموع إيرادات المدينة خلال الفترات الماضية التي كانت تستثمر فيها وتؤجر بعض المساحات، منوهاً بأن الإيرادات جزء منها بالقطع الأجنبي من المشاركات الخارجية، إضافة إلى إيرادات أخرى بالليرة، ومتوقع أن تكون مهمة.

وأوضح الخليل أن المعرض يقدم صورة اقتصادية واضحة وواقعية مفادها أن الاقتصاد السوري بدأ يتعافى، إذ إن الزائر للمعرض سوف يذهل بحجم المشاركات المحلية وحجم وجودة المنتج المحلي رغم الحرب، وخاصة أن الشركات السورية اليوم عملت بما يضاهي المعارض في دول كبرى مثل ألمانيا من حيث البضاعة والديكورات وطريقة عرض المنتجات وشكلها.

وأشار إلى أن المعرض في وقت سابق لعب دورين رئيسين، إذ شكل نافذة لدول العالم لتطل من خلالها على الاقتصاد السوري، من جهة، كما شكل قاطرة تصدير للمنتجات السورية إلى الخارج. موضحاً أنه يتم التركيز على هذين الدورين أيضاً، وكنافذة على الاقتصاد السوري، تعرض الفرص الاستثمارية والتجارية في سورية عبر الجهات والمؤسسات والشركات المشاركة والتي تقدم كل واحدة الفرص المتاحة وفق اختصاصها، إضافة إلى دعم التصدير، وخاصة أن الشركات المحلية لديها قدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، حيث قامت الحكومة بدعوة عدد كبير من رجال الأعمال والفعاليات الاقتصادية من الخارج، وهؤلاء سوف يكونون فعلياً مستوردين للمنتجات المحلية، ومن جانبها سوف تدعم هيئة الإنتاج المحلي والصادرات كامل نفقات الشحن الخاصة بعقود التصدير تنفيذاً لتوجيهات رئاسة ومجلس الوزراء، وهذا يعني تخفيضاً في التكاليف، ومن ثم زيادة في القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية لجهة السعر، ما يتيح للمصدر بزيادة القاعدة الإنتاجية وتوسيع التشغيل والتوظيف، ومن ثم استقدام قطع أجنبي أكبر إلى البلد، وهذه العملية تعد من أساسيات العمل الاقتصادي المطلوبة بشكل ملّح هذه الفترة.

وختم بأن المعرض هو نشاط اقتصادي مهم ونشاط ترويجي وتسويقي للمنتجات السورية، وأيضاً ترفيهي وثقافي. فهو نشاط مفيد جداً للاقتصاد وقطاع الأعمال وللمواطن السوري، الذي يمكنه التسوق خلال المعرض من المنتج مباشرة، بأسعار مخفضة تشجيعية وخاصة ونحن في وقت يعتبر موسم افتتاح المدارس وتحضير المونة وعيد الأضحى المبارك.

وعن الرقابة على جودة المنتجات المشاركة، بيّن الخليل أن الاتحادات في سورية (غرف الصناعة والتجارة والمصدرين والزراعة) شكلوا لجاناً قطاعية قامت بالاختيار من الطلبات الموجودة للمشاركة، وتم الحرص على نوعية المشاركات إذ كانت العروض للمشاركة أكبر من الطاقة الاستيعابية للمعرض.

شارك في أول دورة للمعرض في التكية السليمانية

القلاع لـ«الوطن»: المعرض كان الجسر الأهم لإقامة العلاقات الاقتصادية

| علي محمود سليمان

تحدث رئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع لـ«الوطن» عن ذكرياته حول معرض دمشق الدولي قائلاً: «لقد عاصرت الدورة الأولى لمعرض دمشق الدولي في العام ١٩٥٤ وحضرت الافتتاح وكنت في الجناح المخصص لنا ضمن التكية السليمانية حيث تمت إقامته في الدورة الأولى».

وأضاف: «بقيت مواظباً على المشاركة في كل دورات معرض دمشق الدولي منذ ذاك التاريخ وحتى آخر دورة قبل توقفه لأسباب قاهرة خارجة عن إرادة المنظمين والمشاركين في ظل ظروف الحرب والأزمة».

وأشار القلاع إلى أن أهمية المعرض في سنواته الأولى كانت لأنه شكل البوابة التي فتحت المجال للتعارف والتعاون بين الشركات المحلية في القطاعين العام والخاص إضافة للتجار والصناعيين السوريين مع الشركات العربية والأجنبية في العديد من دول العالم إن لم نقل أغلبها، وساهم في تعرف التاجر والصناعي السوري على المنتجات والمواد الأولية والمعدات المختلفة للمنتجين في العام وكان المعرض هو الجسر الأهم لإقامة العلاقات الاقتصادية التي استفاد منها الوطن بكل مجالاته الاقتصادية والتجارية والصناعية وسواها.

ونوّه القلاع بأن أهمية دورة المعرض الحالية تأتي من كونه رسالة لكل العالم إذ إنه يعلن للملأ أننا كنا ومازلنا وسنبقى رافعي الرأس وشامخين، ويؤكد بأن دمشق عاصمة اقتصادية مهمة لها بصمتها في الاقتصاد المحلي والعربي والعالمي، ولا يمكن لأحد تجاهل تأثيرها وأهميتها.

معتبراً أن قوة المعرض في دورته الحالية بعد هذه السنوات من الانقطاع تظهر من خلال أنه تم حجز أكبر مساحة من ساحة أرض المعرض منذ تأسيسه، مع أهمية المشاركة القوية للشركات المحلية للقطاع العام والخاص، ومشاركة التجار والصناعيين السوريين، والمشاركة العربية القوية وحضور مشاركة مهمة وقوية من دولة أجنبية مهمة في الاقتصاد، متوقعاً أن نشهد ألقاً مهماً ومميزاً لمعرض دمشق الدولي.

يشار إلى أن أول معرض في دمشق أقيم في الأول من أيلول عام ١٩٥٤ واستمر لمدة شهر كامل، وقد أقيم على مساحة وقدرها ٢٥٠ ألف متر مربع وفاق عدد زواره عن مليون زائر من مختلف الدول، وشاركت في الدورة الأولى ٢٦ دولة عربية وأجنبية إضافة لعدد من المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية السورية.

أغلب زائري المعرض طلبوا الوصول المباشر إلى مطار دمشق الدولي

وزير السياحة لـ«الوطن»: ١٠٠ بالمئة نسبة إشغال معظم فنادق دمشق ومحيطها

| محمد راكان مصطفى

كشف وزير السياحة بشر يازجي لـ«الوطن» أن نسب الإشغال في فنادق دمشق ومحيطها من فئات ٥ و٤ و٣ تتراوح بين ٨٠ إلى ١٠٠ بالمئة، متوقعاً أن تصل النسبة إلى ١٠٠ بالمئة خلال الأيام الأولى لمعرض دمشق الدولي في جميع الفنادق، ولمختلف المستويات.

وقال يازجي: تم القيام بجولات مكثفة على الفنادق والمنشآت السياحية للتوجيه بضرورة الالتزام بتقديم الخدمات للزائرين وفق معايير الجودة المحددة من قبل وزارة السياحة، وتم التوجيه باستمرار الرقابة على المنشآت لضبط أي مخالفات.

ولفت إلى بدء وصول الوفود المشاركة منذ يوم الإثنين، منوهاً بالتنسيق مع وزارة النقل لزيادة عدد الرحلات على بعض الخطوط لبعض الدول في ظل طلب أغلب الوفود المشاركة والزائرين الوصول مباشرة إلى مطار دمشق الدولي ما يعكس الارتياح للهدوء الأمني في دمشق.

وأكد يازجي مشاركة فعاليات فنية واقتصادية وتواجد لرجال أعمال من العديد من الدول العربية والعالمية، منوهاً بالتعاون الفعاليات والاتحادات الاقتصادية الوطنية والتي لعبت دور مساهم في استقطاب الكثير من الشركات العالمية للمشاركة في المعرض، مؤكداً زيارة وفد إعلامي فني مصري للمشاركة بحفل افتتاح المعرض يضم الوفد عدداً من الإعلاميين والممثلين والمخرجين المصريين منهم المخرجان هاني لاشين وعمر عبد العزيز والفنانون محمد صبحي وهاني شاكر وإلهام شاهين ومصطفى فهمي والفت عمر وندى بسيوني وندى بهجت والإعلاميون بوسي شلبي وأميرة العقدة ورشا الخطيب وخالد رزق.

وبيّن يازجي أن زيارة الوفود لن تقتصر على التواجد في المعرض وفي مدينة دمشق وإنما تم التنسيق مع الوفود وقامت وزارة السياحة بتجهيز برامج سياحية ترفيهية لدمشق وريفها إلى جانب رحلات سياحية إلى مدن الساحل السوري وحمص وحلب، موضحاً أنه تم التنسيق بين الوزارة وشركات الفنادق التابعة لها والفنادق والمنشآت السياحية في المحافظات لاستقبالهم.

وكشف وزير السياحة عن إطلاق الشركة السورية للنقل والسياحة بالتزامن مع الدورة الـ٥٩ لمعرض دمشق الدولي خدمة «يا مرحبا» في مطار دمشق الدولي ومعبر جديدة يابوس والتي تهدف لمساعدة الزوار والمغتربين القادمين وتبسيط الإجراءات وتقديم أفضل الخدمات وفق المعايير الدولية.

وأوضح يازجي أن الخدمة مأجورة تقدم لمن يرغب من الزوار التسهيلات المتعلقة بمعاملات دخولهم وتسيير أوراقهم وصولاً لتأمين الحجز الفندقي ونقل حقائبهم وتوفير وسائل النقل من طريق مطار دمشق الدولي أو عن طريق المعابر الحدودية البرية أيضاً إضافة لمركز الاستعلامات السياحية، كما تم تقديم باقات لكل من كبار الشخصيات والتي تمتاز بالسماح للمغادر بالوصول إلى المطار قبل ٤٥ دقيقة فقط بالتزامن مع إنهاء تسيير أوراقه قبل وصوله وبالنسبة لكبار السن المغادرين ومن يرافقهم لمدرج الطائرة وباقة أخرى للأطفال حيث سيخصص لهم قاعة ألعاب داخل المطار.

وزير المالية الأسبق خالد المهايني لـ«الوطن»:

انطلاق المعرض هذا العام مؤشر لتعافي الاقتصاد وزيادة التبادلات التجارية

| عبد الهادي شباط

تحدث وزير المالية الأسبق خالد المهايني (بين العام ١٩٨٧ و٢٠٠٢) لـ«الوطن» عن التحضيرات السنوية لمعرض دمشق الدولي وكيف كانت تتهيأ وزارة المالية سنوياً للمساهمة في إنجاز المعرض والتحضير له، مبيناً أن التحضير للمعرض عمل حكومي تشارك فيه مختلف الوزارات والجهات العامة، ومن بينها وزارة المالية التي لها خصوصية لجهة تأمين الاعتمادات المستندية لكل الجهات والإدارات العامة في الدولة التي كانت تشارك في المعرض لتغطية نفقات مشاركاتها، لكون هناك نفقات واحتياجات مالية لتمكين هذه الجهات من تفعيل مشاركاتها ضمن الأجنحة التي تخصص بها، إضافة لنفقات الإعلانات.. وغيرها، ليبقى الأهم من ذلك حسب قوله هو تأمين الاعتمادات المستندية لمؤسسة المعارض لجهة الإنفاق الجاري والاستثماري الذي يشمل جميع الأعمال من الأبنية والتحسينات وإعادة التأهيل وتأمين المستلزمات وغيرها بما يخدم تطوير المعرض وإنجاحه.

وأوضح المهايني أن تنسيقاً مستمراً وعالياً كان يتم مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وخاصة المؤسسة العامة للمعارض لكونها المؤسسة المتخصصة والمعنية بالمعرض، كما بين أن لدى وزارة المالية أيضاً حيزاً تتطلع من خلاله في المعرض وهو العمل الجمركي عبر إدارة الجمارك العامة والأمانة الجمركية الخاصة بالمعرض لجهة منح التسهيلات الحكومية التي كان يتم التوجيه بها خاصة للعارضين الخارجيين لجهة إدخال بضائعهم والتجهيزات التي يرغبون المشاركة بها مع المحافظة على الدور الأساسي للعمل الجمركي الخاص بالمعرض عبر ضبط دخول المواد والبضائع والتدقيق في بياناتها ومواصفاتها وصلاحياتها.

وعن أهم تطورات المعرض التي حدثت خلال وجوده وزيراً للمالية في الحكومة هو تحول المؤسسة العامة للمعارض من مؤسسة ذات طابع إداري إلى مؤسسة ذات طابع اقتصادي، وهو ما منح المؤسسة مساحة وهامشاً أوسع في العمل وتطوير المعرض، ومرونة أكبر في الإدارة واتخاذ القرارات وتوفر الحساب الجاري الخاص بها، وهو ما وفر لها قدرة اتخاذ وإنجاز الكثير في الارتقاء بالمعرض وتحديثه وزيادة فاعليته وبالتالي زيادة الجدوى منه على مختلف الصعد.

ويتذكر الوزير كيف عمل كخبير وفني مع المؤسسة لإنجاز أول موازنات المؤسسة التقديرية وأنه كان عمل مهم وضروري واستهلك جهداً وتعباً كبيراً لأن التحول بالمؤسسة للطابع الاقتصادي يحتاج لمستلزمات أساسية منها حصر كل الأصول الثابتة لدى المعرض منذ تأسيسه في عام ١٩٥٤.

ويعتبر المهايني أن هذا التحول في المؤسسة كان علامة فارقة في عملها واستقلاليتها وقدرتها على رفد الخزينة العامة بالأرباح والعائدات من النشاط الأبرز لديها وهو معرض دمشق الدولي إلى جانب النشاطات الرديفة مثل المعارض المتنوعة التي تقيمها وإصدارات اليانصيب التي حققت لها عائدات جيدة.

وبيّن أن عائدات المعرض شكلت قيمة مهمة في واردات الخزينة العامة وتطوير النشاط الاقتصادي، حيث تنوعت هذه العائدات من خلال الأرباح التي كانت تحققها المؤسسة العامة للمعارض والاشتراكات من العارضين والمعلنين، إضافة لاشتراكات ورسوم الزائرين، كما كانت الرسوم الجمركية مهمة عبر تحصيلات الأمانة الجمركية الخاصة بالمعرض وتحصيل الرسوم من البضائع والمواد المدخلة للمعرض.

وفي قراءته لعودة معرض دمشق الدولي هذا العام للانطلاق بعد توقف دام لسنوات بسبب ظروف الحرب بين أنه مؤشر تفاؤل ويؤكد أن الأزمة صارت في نهاياتها وأن الاقتصاد بدأ يتعافى ويتطور وأن هذا المعرض يسهم بدفع وتحريك العمليات الاقتصادية وزيادة حجم التبادلات التجارية ومن ثم انحسار المنعكسات السلبية للأزمة على النشاط الاقتصادي في سورية وتحسن الحالة العامة ومن ثم تحسن في الوضع المعيشي للمواطن.